البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون الثاني 2016

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.3٪ خلال الارباع الثلاثة الأولى من عام 2015 مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. وتراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2015 بنسبة 0.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.9٪ خلال عام 2014. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2015 بشكل ملحوظ ليصل إلى 13.8٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 11.4٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2015 ما مقداره 13,153.5 مليون دولار مقابل 14,078.8 مليون دولار في نهاية عام 2014. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.8 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية عام 2015 بمقدار 2,365.1 مليون دينار (8.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,605.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2015 بمقدار 1,829.0 مليون دينار (9.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 21,103.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2015 بمقدار 2,337.5 مليون دينار (7.7٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 32,598.5 مليون دينار. وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,001.4 مليون دينار (8.3٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 336.1 مليون دينار (5.4٪).
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2015 بمقدار 29.2 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,136.3 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 1,026.5 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 899.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,048.0 مليون دينار ليبلغ 13,573.0 مليون دينار (50.0٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 1,213.5 مليون دينار ليصل إلى 9,243.6 مليون دينار (34.1٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 84.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين ثاني 2015 مقابل 80.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بنسبة 5.8٪ لتبلغ 5,100.1 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 11.2٪ لتبلغ 13,293.6 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 14.3٪ ليصل إلى 8,193.5 مليون دينار، وذلك مقارنة بذات الفترة من عام 2014. وتشير البيانات الأولية خلال عام 2015 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 7.1٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 1.6٪، مقارنة مع عام 2014. هذا في حين سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ارتفاعاً بنسبة 1.5٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,904.3 مليون دينار (9.7٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,392.0 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 608.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 مقارنة مع 1,061.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2015 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 24,466.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 22,848.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصـــة

- بلغ رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهايـة عـام 2015 مـا مقداره 14,153.5 مليون دولار مقابل 14,078.8 مليون دولار في نهاية عـام 2014. وهـذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.8 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهايـة عـام 2015 بمقـدار 2,365.1 مليـون دينـار (8.1٪) عـن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,605.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبـل البنـوك المرخصـة في نهايـة عـام 2015 بمقـدار 1,829.0 مليـون دينـار (9.5٪) عـن مسـتواه المسـجل في نهايـة عـام 2014 ليبلـغ 21,103.5 مليون دينار.
- ارتفـع رصـيد إجمـالي ودائـع العمـلاء لـدى البنـوك المرخصـة في نهايـة عـام 2015 بمقـدار 2,337.5 مليون دينار (7.7٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 32,598.5 مليـون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصـة في نهايـة عام 2015 مقارنة مع نهاية عام 2014.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2015 بمقدار 29.2 نقطة (1.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,136.3 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام 2015 بمقدار 97.9 مليون دينار (0.5٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 17,984.7 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	نهاية كانون أول	
	2014	**2015**
الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,078.8 17.3٪	US$ 14,153.5 0.5٪
السيولة المحلية	29,240.4 6.9٪	31,605.7 8.1٪
التسهيلات الائتمانية	19,274.5 1.8٪	21,103.5 9.5٪
تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	17,304.1 4.4٪	18,098.2 4.6٪
إجمالي ودائع العملاء	30,261.0 9.7٪	32,598.5 7.7٪
ودائع بالدينار	24,013.1 14.3٪	26,014.5 8.3٪
ودائع بالعملات الأجنبية	6,247.9 -5.2٪	6,584.0 5.4٪
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	23,976.8 8.0٪	25,799.8 7.6٪
ودائع بالدينار	19,574.8 10.9٪	21,163.1 8.1٪
ودائع بالعملات الأجنبية	4,402.0 -3.2٪	4,636.7 5.3٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

بلغت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية عام 2015 ما مقداره 14,153.5 مليون دولار مقابل 14,078.8 مليون دولار في نهاية عام 2014. وهذا المستوى من الاحتياطيات الأجنبية يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.8 شهراً.

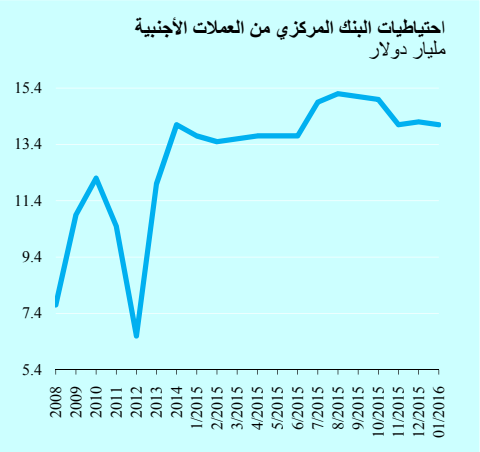

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية عام 2015 بمقدار 2,365.3 مليون دينار (8.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتبلغ 31,605.7 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,877.0 مليون دينار (6.9٪) خلال عام 2014.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية عام 2015 مع نهاية عام 2014، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيـولـة**

    – ارتفعت الودائع في نهاية عام 2015 بمقدار 2,236.4 مليون دينار (8.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتصل إلى 27,672.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,679.2 مليون دينار (7.1٪) خلال عام 2014.

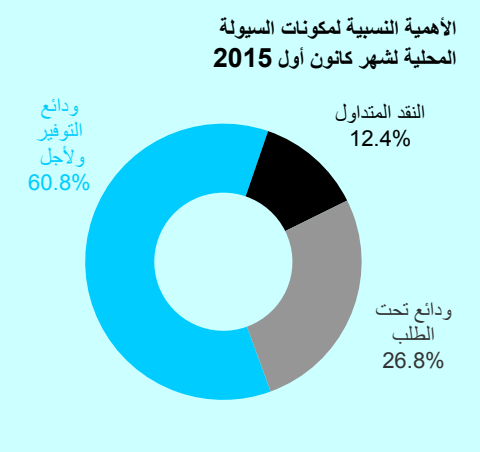

- ارتفع النقد المتداول في نهاية عام 2015 بمقدار 128.9 مليون دينار (3.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 3,933.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 197.8 مليون دينار (5.5٪) خلال عام 2014.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

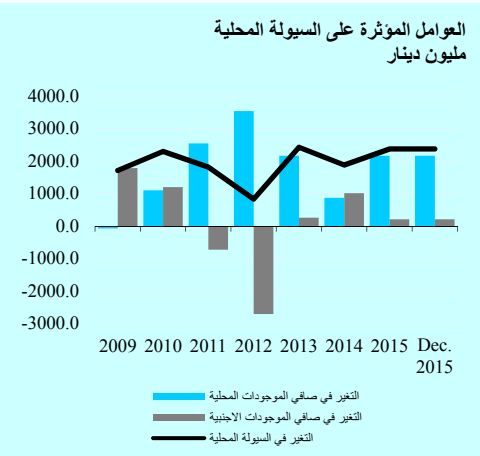

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2015 بمقدار 2,160.2 مليون دينار (10.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقابل ارتفاع قدره 868.1 مليون دينار (4.2٪) خلال عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 2,188.1 مليون دينار (8.1٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 27.9 مليون دينار (0.5٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2015 بمقدار 205.1 مليون دينار (2.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,008.9 مليون دينار (14.6٪) خلال عام 2014. وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 184.8 مليون دينار (1.9٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 20.3 مليون دينار (1.0٪)،

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

	نهاية كانون أول	
	2014	2015
الموجودات الأجنبية (صافي)	**7,932.3**	**8,137.3**
البنك المركزي	9,939.5	10,124.2
البنوك المرخصة	-2,007.2	-1,986.9
الموجودات المحلية (صافي)	**21,308.1**	**23,468.4**
البنك المركزي، منها:	-5,753.9	-5,781.8
الديون على القطاع العام (صافي)	1,219.0	1,519.1
أخرى (صافي*)	-6,995.3	-7,324.1
البنوك المرخصة	27,062.1	29,250.2
الديون على القطاع العام (صافي)	9,635.3	10,220.9
الديون على القطاع الخاص	17,830.3	18,681.3
أخرى (صافي)	-403.6	348.0
السيولة المحلية (M2)	**29,240.4**	**31,605.7**
النقد المتداول	**3,804.4**	**3,933.3**
الودائع، منها:	**25,436.1**	**27,672.4**
بالعملات الأجنبية	4,463.6	4,709.6

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9 بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5٪.
  - سعر إعادة الخصم: 3.75٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.
- كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ – 2.75٪ ليصبح 2.25٪ – 2.5٪.
- ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني، وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

	كانون أول	
	2014	2015
إعادة الخصم	4.25	3.75
اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.00	3.50
نافذة الإيداع	2.75	1.50
عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.00	2.50
عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.00	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

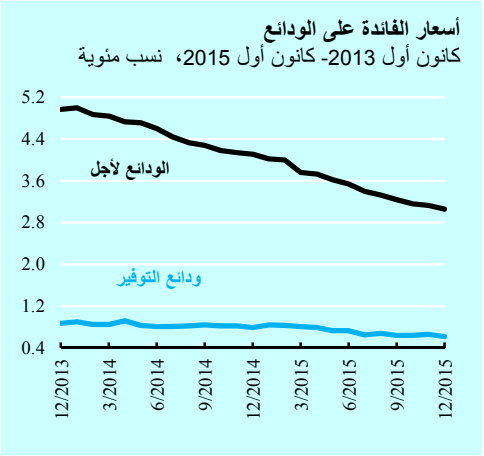

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون أول 2015 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.06٪، لينخفض بذلك بمقدار 105 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون أول 2015 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.62٪، لينخفض بذلك بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون أول 2015 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.32٪، ليسجل بذلك انخفاضاً قدره 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

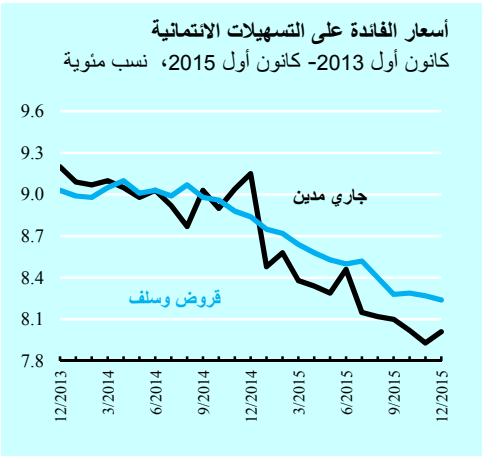

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون أول 2015 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.01٪، لينخفض بذلك بمقدار 114 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر كانون أول 2015 بمقدار 54 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.70٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 125 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

	كانون أول		التغير / نقطة أساس
	2014	2015	
الـودائـع			
تحت الطلب	0.43	0.32	-11
توفير	0.79	0.62	-17
لأجل	4.11	3.06	-105
التسهيلات الائتمانية			
كمبيالات واسناد مخصومة	9.95	8.70	-125
قروض وسلف	8.84	8.24	-60
جاري مدين	9.15	8.01	-114
الإقراض لأفضل العملاء	8.72	8.37	-35

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون أول 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 3 نقاط أساس ليبلغ 8.24٪ لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 60 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون أول 2015 ما نسبته 8.37٪ منخفضاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 35 نقطة أساس.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر كانون أول 2015 ما مقداره 518 نقطة أساس ليرتفع بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 45 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال عام 2015 ما مقداره 1,829.0 مليون دينار، أو ما نسبته (9.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 334.8 مليون دينار (1.8٪) خلال عام 2014.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال عام 2015، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 1,062.0 مليون دينار (48.9٪)، يليه التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 688.5 مليون دينار (15.3٪). كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 351.7 مليون دينار (7.7٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الصناعة بمقدار 385.4 مليون دينار (15.2٪)، وقطاع خدمات النقل بمقدار 32.9 مليون دينار (11.2٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة حتى نهاية عام 2015، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 1,060.5 مليون دينار (93.6٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 794.0 مليون دينار (4.6٪) والمؤسسات المالية بمقدار 2.4 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 23 مليون دينار (6.6٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 4.9 مليون دينار (1.0٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال عام 2015 ما مقداره 32,598.5 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 2,337.5 مليون دينار (7.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,667.8 مليون دينار (9.7٪) خلال عام 2014.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال عام 2015 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,826.0 مليون دينار (7.6٪)، يليه ارتفاع كل من ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 246.0 مليون دينار (10.0٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 185.9 مليون دينار (5.4٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 82.8 مليون دينار (23.0٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية عام 2015، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,001.4 مليون دينار (8.3٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 336.1 مليون دينار (5.4٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2014.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال عام 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2014. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر كانون أول من عام 2015 بمقدار 482.1 مليون دينار عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 635.2 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 116.3 مليون دينار (75.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2015، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 3,417.1 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 1,153.7 مليون دينار (51.0٪) عن مستواه المسجل خلال عام 2014.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون أول من عام 2015 بواقع 100.5 مليون سهم (77.1٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 230.9 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 134.5 مليون سهم (78.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2015، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 2,585.8 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,321.8 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2014، وذلك بارتفاع قدره 264.0 مليون سهم (11.4٪).

- **الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون أول من عام 2015 ارتفاعاً قدره 142.6 نقطة (7.2٪) عن مستواه

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

	كانون أول	
	2014	2015
الرقم القياسي العام	**2,165.5**	**2,136.3**
القطاع المالي	2,920.9	2,906.2
قطاع الصناعة	1,852.0	1,848.8
قطاع الخدمات	1,794.8	1,726.7

المصدر: بورصة عمان.

المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,136.3 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 33.0 نقطة (1.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما خلال عام 2015، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 29.2 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 مقابل ارتفاع قدره 99.7 نقطة (4.8٪) خلال عام 2014. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 68.1 نقطة (3.8٪)، والقطاع المالي بمقدار 14.7 نقطة (0.5٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 3.2 نقطة (0.2٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

القيمة السوقية للأسهم:

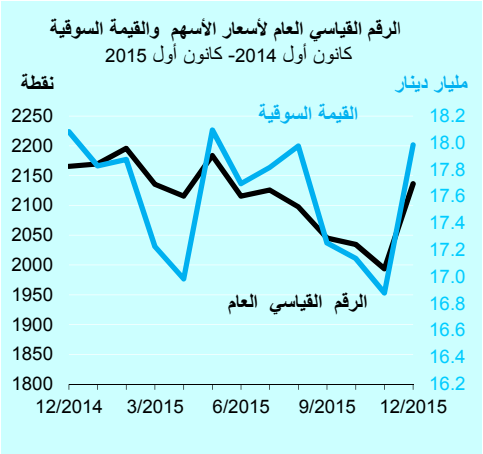

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون أول من عام 2015 ما مقداره 18.0 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 1.1 مليار دينار (6.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 288.8 مليون دينار (1.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما خلال عام 2015، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 97.9 مليون دينار (0.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014، مقارنة مع انخفاض بلغ 150.9 مليون دينار (0.8٪) خلال عام 2014.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون أول من عام 2015 تدفقاً موجباً بلغ 12.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 3.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون أول من عام 2015 ما قيمته 481.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 469.5 مليون دينار. أما خلال عام 2015، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 10.6 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 22.2 مليون دينار خلال عام 2014.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

	كانون أول	
	2014	2015
حجم التداول	270.7	635.2
معدل التداول اليومي	12.3	28.9
القيمة السوقية	18,082.6	17,984.7
الأسهم المتداولة (مليون سهم)	305.8	230.9
صافي استثمار غير الأردنيين	3.7	12.1
شراء	44.5	481.6
بيع	40.8	469.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2015 بنسبة 2.6٪، وذلك مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7٪ خلال الربع الثالث من عام 2015 مقابل نمو تسبته 6.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 بنسبة 2.3٪، مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2014. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.8٪ مقابل 6.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014.
- تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال عام 2015 بنسبة 0.9٪ مقابل ارتفاع نسبته 2.9٪ خلال عام 2014.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2015 بشكل ملحوظ ليصل إلى 13.8٪ (11.1٪ للذكور و 25.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.4٪ (9.2٪ للذكور و 22.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 21.2٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

شهد الاقتصاد الوطني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.3٪ مقابل 3.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2014. ولدى استبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً بنسبة 1.3٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015، مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 6.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 2.4٪ مقابل 3.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ الربع الأخير من عام 2014، والتي ساهمت بدورها في تقليل تكاليف الإنتاج.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2015
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	-	-
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2015-2013

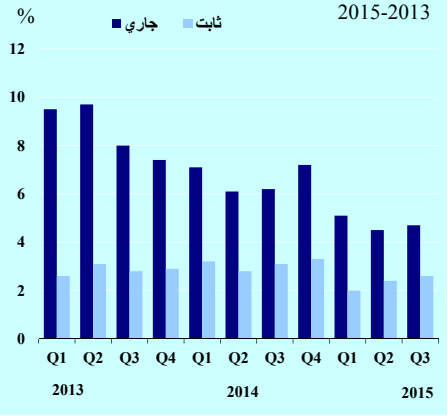

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 الخدمات المالية (0.5 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية) "منتجو الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.2 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 69.6٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"الكهرباء والمياه" و"خدمات المال والتأمين" و"النقل والتخزين والاتصالات"، و"منتجو الخدمات الحكومية" بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات "المطاعم والفنادق" والإنشاءات تراجعاً في أدائها. فيما سجلت القطاعات الأخرى تباطؤاً في نموها الحقيقي باستثناء قطاعي العقارات و"الخدمات المنزلية" واللذين شهدا استقراراً في أدائهما عند نفس المستوى المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	الأرباع الثلاثة الأولى			
	2014	2015	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	3.0	2.3	3.0	2.3
الزراعة	3.0	0.7	0.1	-
الصناعات الاستخراجية	14.2	16.8	0.2	0.2
الصناعات التحويلية	1.5	1.4	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	4.3	8.6	0.1	0.2
الإنشاءات	7.8	-2.7	0.4	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	4.3	1.4	0.4	0.1
المطاعم والفنادق	4.0	-3.4	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	1.8	3.0	0.3	0.4
الخدمات المالية	3.3	5.5	0.3	0.5
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	5.0	4.1	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.9	2.4	0.2	0.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	6.7	6.2	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (15.1٪)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها المساحات المرخصة للبناء (-15.3٪)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (-7.9٪)، وعدد المغادرين (-7.4٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2014	المؤشـر	2014	الفترة المتاحة	2015
7.2	**المساحات المرخصة للبناء**	7.5	كانون ثاني – تشرين ثاني	**-15.3**
-0.2	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**-0.3**		**-1.2**
-1.5	المنتجات الغذائية والمشروبات	-2.2		3.7
5.3	منتجات التبغ	6.3		-5.2
-2.9	المنتجات النفطية المكررة	-4.9		9.4
10.2	الإسمنت والجير والجبص	10.2		-16.5
0.6	الحديد والصلب	-2.8		0.7
-6.5	المنتجات الكيميائية	-5.1		-3.4
28.3	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**21.5**		**15.1**
38.6	الفوسفات	27.6		18.3
20.3	البوتاس	17.6		12.7
-2.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-2.8**	العام كاملاً	**-7.9**
-1.7	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-1.7**		**-0.7**
16.7	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**16.7**		**-3.5**
-0.5	**عدد المغادرين**	**-0.5**		**-7.4**
22.4	**حجم التداول في سوق العقار**	**22.4**		**-2.0**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2015 بنسبة 0.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.9٪ خلال عام 2014. ويعزى هذا التراجع، بشكلٍ أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ مجموعة النقل (-14.1٪)، وبند "الوقود والإنارة" (-13.3٪)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال العام الحالي بمقدار 2.9 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 0.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال عام 2014.

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال الأعوام (2007-2015)

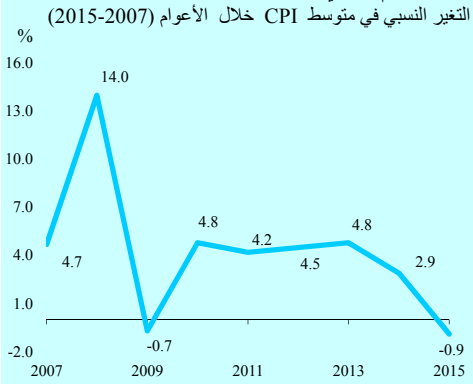

التضخم خلال العامين 2014 - 2015

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي		المساهمة في التضخم	
		2014	2015	2014	2015
جميع المواد	100	2.9	-0.9	2.9	-0.9
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.36	0.3	1.1	0.1	0.4
اللحوم والدواجن	8.24	-0.3	0.3	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.23	-0.4	0.6	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.89	-2.2	1.8	-0.1	0.1
الفواكه والمكسرات	2.73	2.5	4.8	0.1	0.1
الزيوت والدهون	1.92	0.0	3.7	0.0	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.43	15.0	3.5	0.5	0.1
3) الملابس والأحذية	3.55	9.3	4.9	0.3	0.2
4) المساكن، منها:	21.92	4.8	0.6	1.0	0.1
الإيجارات	15.57	6.8	4.9	1.0	0.8
الوقود والإنارة	4.85	-0.2	-13.3	0.0	-0.7
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.19	2.3	1.9	0.1	0.1
6) الصحة	2.21	6.3	2.6	0.1	0.1
7) النقل	13.58	2.1	-14.1	0.3	-2.2
8) الاتصالات	3.50	-0.1	0.1	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.27	2.6	5.5	0.1	0.1
10) التعليم	5.41	3.4	3.1	0.2	0.2
11) المطاعم والفنادق	1.83	2.1	1.3	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.75	1.3	0.8	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات والبنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها مجموعة "الثقافة والترفيه" (5.5٪)، بالإضافة إلى بندي "الفواكه والمكسرات" (4.8٪)، و"الزيوت والدهون" (3.7٪) متأثرةً بعوامل العرض والطلب في السوق المحلية.

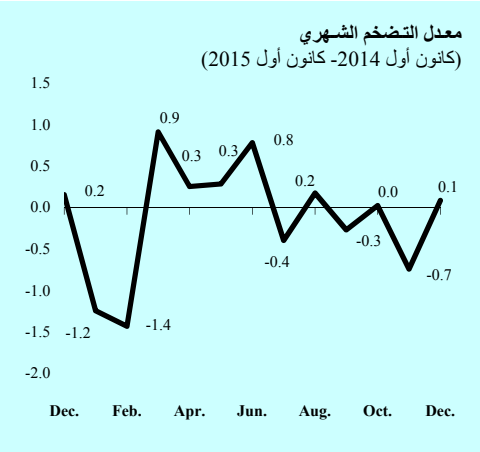

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون أول 2015 فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.1٪ بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين ثاني 2015)، ويعزى ذلك إلى زيادة أسعار عدد من البنود أبرزها "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" (8.1٪)، والإيجارات (1.4).

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الثالث من عام 2015 إلى 13.8٪ (11.1٪ للذكور و25.1٪ للإناث) وذلك مقابل 11.4٪ (9.2٪ للذكور و 22.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 21.2٪.

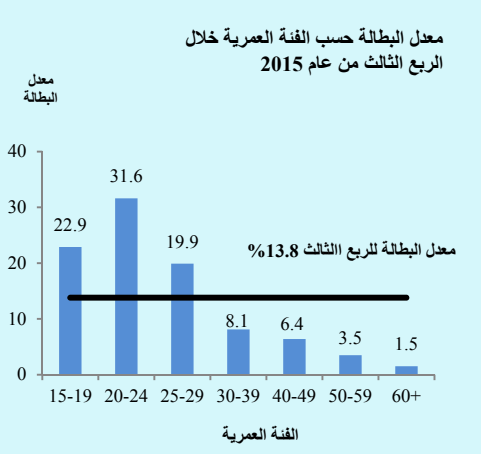

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجّل معدلات مرتفعة جداً، إذ سجّل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثالث من عام 2015 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 22.9٪) و 20-24 سنة (بواقع 31.6٪).

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 37.6٪ (60.5٪ للذكور و 14.5٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2015، بالمقارنة مع 36.2٪ (59.6٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.4٪ خلال الربع الثالث من عام 2015، وذلك مقابل 32.1٪ خلال ذات الربع من عام 2014. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.8٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.4٪)، التعليم (12.6٪)، و"الصناعات التحويلية" (10.1٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,026.5 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 899.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. وفي حال استثناء المنح الخارجية (448.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,474.9 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,655.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,048.0 مليون دينار ليبلغ 13,573.0 مليون دينار (50.0٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,213.5 مليون دينار ليبلغ 9,243.6 مليون دينار (34.1٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 22,816.6 مليون دينار (84.1٪ من GDP) في نهاية تشرين ثاني 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2015 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 بمقدار 13.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.0٪ لتصل إلى 441.6 مليون دينار. كما انخفضت الإيرادات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 320.7 مليون دينار أو ما نسبته 5.3٪ لتصل إلى 5,734.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 13.5 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 307.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل النمو	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل النمو
	2014	2015		2014	2015	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**455.4**	**441.6**	**-3.0**	**6,055.0**	**5,734.3**	**-5.3**
الإيرادات المحلية، منها:	421.2	402.3	-4.5	5,299.4	5,285.9	-0.3
الإيرادات الضريبية، منها:	296.7	290.7	-2.0	3,724.6	3,783.6	1.6
ضريبة المبيعات	232.5	231.0	-0.6	2,575.1	2,539.0	-1.4
الإيرادات الأخرى	122.8	110.1	-10.3	1,556.2	1,485.7	-4.5
المنح الخارجية	34.2	39.3	14.9	755.6	448.4	-40.7
إجمالي الإنفاق، منها:	**659.3**	**632.5**	**-4.1**	**6,954.9**	**6,760.9**	**-2.8**
النفقات الرأسمالية	116.6	78.5	-32.7	878.5	815.9	-7.1
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-203.9**	**-190.9**	-	**-899.9**	**-1,026.5**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 13.5 مليون دينار أو ما نسبته 0.3٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لـتصل إلى 5,285.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 70.5 مليون دينار و2.0 مليون دينار، على التوالي، وارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 59.0 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

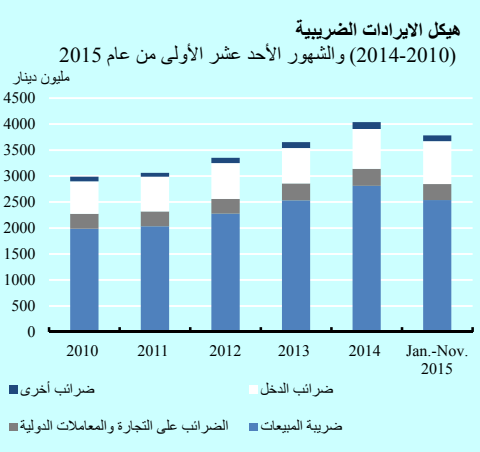

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 59.0 مليون دينار أو ما نسبته 1.6٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 3,783.6 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 71.6٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 36.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.4٪ لتبلغ 2,539.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 67.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 41.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 25.7 مليون دينار، في حين ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 18.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 12.7 مليون دينار.
- ارتفعت ايرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 100.5 مليون دينار أو ما نسبته 13.8٪ لتصل إلى 826.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 21.9٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 51.9 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 48.6 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 76.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 636.2 مليون دينار.

- شهدت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية ارتفاعاً مقداره 2.7 مليون دينار أو ما نسبته 0.9٪ لتبلغ 305.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 8.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.7٪ لتصل إلى 112.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 70.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتصل إلى 1,485.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، محصلة لانخفاض حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 181.0 مليون دينار لتبلغ 321.8 مليون دينار (منها 285.0 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، وانخفاض حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 31.2 مليون دينار لتبلغ 778.9 مليون دينار، في حين ارتفعت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 141.7 مليون دينار لتبلغ 385.0 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 2.0 مليون دينار لتبلغ 16.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 307.2 مليون دينار، لتبلغ 448.4 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

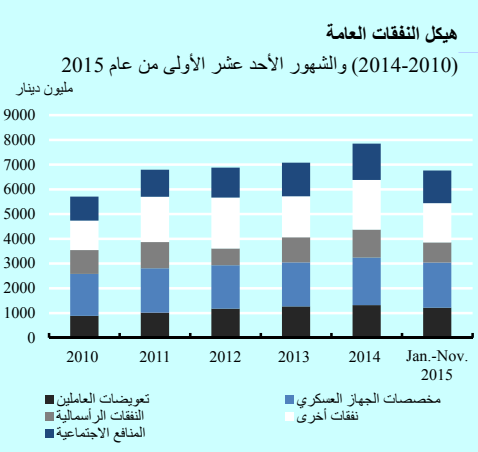

شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2015 انخفاضاً مقداره 26.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.1٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 632.5 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 194.0 مليون دينار أو ما نسبته 2.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ 6,760.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 131.4 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 62.6 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 بمقدار 131.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.2٪ لتصل إلى 5,945.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض بند المنافع الاجتماعية بمقدار 41.2 مليون دينار ليصل إلى 1,320.4 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، وانخفاض بند فوائد الدين بمقدار 21.9 مليون دينار ليصل إلى 839.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 14.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، وانخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 3.6 مليون دينار ليبلغ 304.4 مليون دينار ليشكل ما نسبته 5.1٪ من إجمالي

النفقات الجارية، كما انخفض بند دعم السلع بمقدار 83.2 مليون دينار ليبلغ 134.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 2.3٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. في حين ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 44.7 مليون دينار لتبلغ 1,822.0 مليون دينار مشكلة ما نسبته 30.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 16.0 مليون دينار لتبلغ 1,217.4 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.5٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 62.6 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 815.9 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

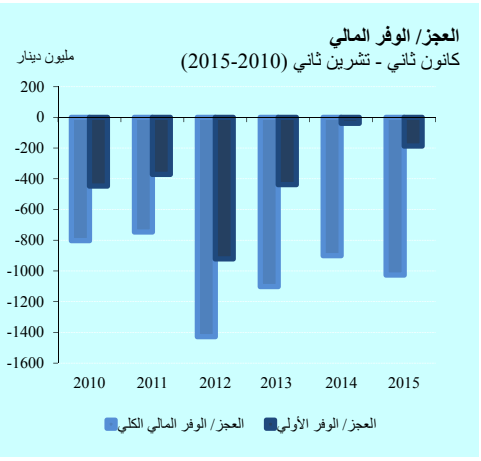

- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 1,026.5 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 899.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 186.9 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 38.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

الدين العام

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين ثاني 2015 بمقدار 1,048.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,573.0 مليون دينار (50.0٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 735.0 مليون دينار ليبلغ 15,356.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2014 بمقدار 312.0 مليون دينار لتبلغ 1,784.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع اجمالي الدين العام الداخلي محصلة لانخفاض إجمالي الدين العام للموازنة العامة من ناحية، حيث انخفض رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية تشرين ثاني 2015 بمقدار 187.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,284.0 مليون دينار، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 512.0 مليون دينار، ومن ناحية أخرى ارتفع اجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 972.0 مليون دينار ليصل إلى 2,520.0 مليون دينار،

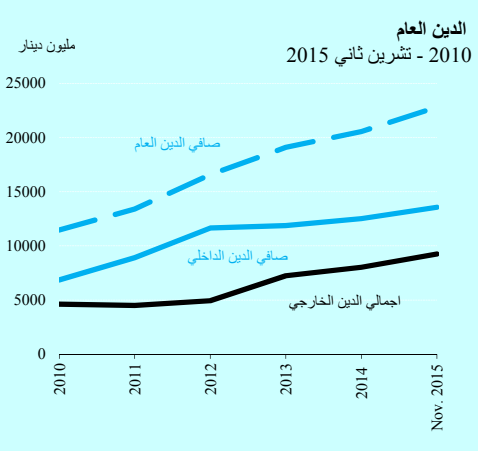

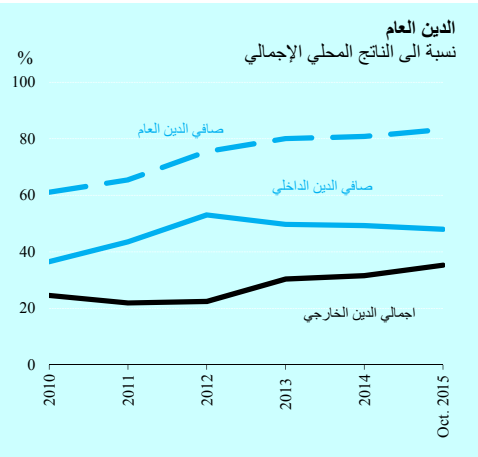

حيث ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 1,018.0 مليون دينار ليصل إلى 1,957.0 مليون دينار، بينما انخفض رصيد سندات المؤسسات المستقلة في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 بمقدار 46.0 مليون دينار ليصل إلى 563.0 مليون دينار.

- شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 ارتفاعاً بمقدار 1,213.5 مليون دينار ليبلغ 9,243.6 مليون دينار (34.1٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى اصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران، بالإضافة إلى استلام الدفعة السابعة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 142.0 مليون دينار (أي ما يعادل 200 مليون دولار)، في شهر نيسان، وكذلك الدفعة الثامنة والأخيرة من القرض بقيمة 281.4 مليون دينار (أي ما يعادل 396.3 مليون دولار)، في شهر آب من عام 2015. علماً بأن الحكومة قامت بإصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة 500 مليون دولار في شهر تشرين ثاني 2015، لإطفاء سندات بالدولار الأمريكي بقيمة 750 مليون دولار تم اصدارها في عام 2010. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 60.6٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 6.4٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 8.3٪، و15.7٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين ثاني 2015 بمقدار 2,261.5 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 22,816.6 مليون دينار (84.1٪ من GDP) مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2015 ما مقداره 1,341.3 مليون دينار (منها 200.1 مليون دينار فوائد) مقابل 766.5 مليون دينار (منها 183.7 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2014.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2016		معدل النمو
		كانون ثاني	شباط	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	520.0	495.0	-4.8
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	680.0	650.0	-4.4
السولار	فلس/لتر	360.0	320.0	-11.1
الكاز	فلس/لتر	360.0	320.0	-11.1
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	200.0	177.7	-11.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	300.0	255.0	-15.0
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	305.0	260.0	-14.8
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	320.0	275.0	-14.1
الإسفلت	دينار/طن	220.0	194.9	-11.4

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2016/2/1

- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات من 16٪ الى 8٪ لكل من الملابس والحقائب والملابس الجلدية والساعات والأحذية والعطور ومستحضرات التجميل والمجوهرات والألعاب، كما تم تخفيض الضريبة الخاصة من 25٪ الى 8٪ لكل من العطور ومستحضرات التجميل والملابس من الجلد الطبيعي (تشرين أول 2015).
- اتمام عملية اصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بدون الكفالة الأمريكية، وبقيمة اجمالية بلغت 500 مليون دولار وذلك لمدة عشر سنوات وبسعر فائدة 6.125٪ (تشرين ثاني 2015).

- قرر مجلس الوزراء تمديد فترة الاعفاءات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بمزايا أو اعفاءات جمركية أو ضريبية لمدة ثلاث سنوات (كانون أول 2015).
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقرار إعفاء الشقق والمنازل المفردة من رسوم التسجيل ولغاية 2016/11/30 (كانون أول 2015).
- قرر مجلس الاستثمار تخفيض ضريبة الدخل على قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى 5٪، وتخفيض ضريبة المبيعات للقطاع إلى نسبة الصفر بالإضافة إلى اعفاء مدخلات انتاج القطاع من كل الضرائب والرسوم (كانون ثاني 2016).
- قررت هيئة تنظيم النقل البري تخفيض أجور النقل العام بنسبة 10٪ اعتباراً من شهر شباط 2016 (كانون ثاني 2016).

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقيتي قرضين ميسرين بقيمة 126 مليون دولار مقدمين من بنك الاستثمار الأوروبي، وذلك على النحو التالي: (تشرين ثاني 2015).
  - اتفاقية قرض بقيمة 72 مليون دولار، لتمويل مشروع الممر الأخضر لشركة الكهرباء الوطنية (NEPCO Green Corridor).
  - اتفاقية قرض بقيمة 54 مليون دولار، والتي تخص مشروع مياه وادي العرب (Wadi Arab Water System II).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 52 مليون يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبي، لدعم تنفيذ برنامج التشغيل والاندماج الاجتماعي (Skills for Employment and Social Inclusion) (تشرين ثاني 2015).
- التوقيع على اتفاقيتي منح بقيمة 165 مليون دولار واتفاقية قرض ميسر بقيمة 53.3 مليون دولار، مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، موزعة كالتالي: (تشرين ثاني 2015).

- اتفاقية منحة بقيمة 65 مليون دولار، لتمويل مشروع إعادة إنشاء وتأهيل الطريق الصحراوي (R15).
- اتفاقية منحة إطارية بقيمة 100 مليون دولار، لدعم المشاريع التنموية ذات الأولوية للمجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين.
- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 53.3 مليون دولار وبكفالة الحكومة الأردنية، لتمويل مشروع الوحدة البخارية الرابعة لمحطة توليد كهرباء السمرا (الدورة المركبة).

■ التوقيع على اتفاقيتي قرضين ميسرين ومنحة بقيمة 70.69 مليون دولار مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، لتمويل أولويات تنموية وفق البرنامج التنفيذي التنموي المعتمد للأعوام (2016 – 2018)، موزعة كالتالي: (كانون أول 2015).

- اتفاقية منحة بقيمة 300 ألف دينار كويتي (ما يعادل مليون دولار)، لمشروع اقتناء رادار طقس وملحقاته لصالح دائرة الأرصاد الجوية.
- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 6 مليون دينار كويتي (ما يعادل 19.7 مليون دولار)، لمشروع تطوير البنية التحتية في اقليم البتراء.
- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 50 مليون دولار، لتمويل برنامج تمويل وضمان مشروعات ومنشآت القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

■ التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 18.5 مليون يورو مقدمة من الحكومة الألمانية، موزعة كالتالي: (كانون أول 2015).

- اتفاقية منحة بقيمة 15 مليون يورو، لتمويل محطة طاقة شمسية لإنتاج الكهرباء في مخيم الزعتري والمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين.
- اتفاقية منحة بقيمة 3.5 مليون يورو، لتمويل مشروع تحويل النفايات الصلبة إلى طاقة.

■ التوقيع على اتفاقيتي قرض ميسر جداً ومنحة بقيمة 19.5 مليون دولار مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).

- اتفاقية قرض ميسر بقيمة 14 مليون دولار، لتمويل تنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي في شرق محافظة الزرقاء (East Zarqa Wastewater Project).
- اتفاقية منحة بقيمة 5.5 مليون دولار مخصصة للمشروع نفسه، لتمويل الأعمال والخدمات والمشتريات الخاصة ببناء خط ناقل جديد للصرف الصحي وأيضاً إعادة تأهيل خط الصرف الصحي الحالي وذلك من محطة شرق الزرقاء إلى محطة معالجة (تنقية) مياه الصرف الصحي في الخربة السمراء.

- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 20 مليون دولار مقدمة من دولة الكويت، للمساهمة في دعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (كانون ثاني 2016).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 39 مليون دولار كندي مقدمة من الحكومة الكندية، تستهدف قطاع النمو الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال تمويل مشروعين، موزعة كالتالي: (كانون ثاني 2016).
  - 19.85 مليون دولار كندي لدعم "التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال مشروع الطاقة المتجددة".
  - 19.1 مليون دولار كندي لمشروع "تنمية المشاريع في وادي الأردن".

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 بنسبة 3.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 449.6 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 فقد انخفضت بنسبة 5.8٪ لتبلغ 5,100.1 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 بنسبة 19.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 1,191.2 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 فقد انخفضت بنسبة 11.2٪ لتبلغ 13,293.6 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2015 انخفاضاً نسبته 26.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 ليبلغ 741.6 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 فقد انخفض بنسبة 14.3٪ ليبلغ 8,193.5 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر كانون الأول من عام 2015 بنسبة 0.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتصل إلى 214.4 مليون دينار، فيما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 8.9٪ مقارنة بذات الشهر من عام 2014، لتصل إلى 57.5 مليون دينار. أما خلال عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 7.1٪ لتصل إلى 2,886.1 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعاته بنسبة 1.6٪ لتصل إلى 823.5 مليون دينار، مقارنة مع عام 2014.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الأول من عام 2015 بنسبة 2.9٪ ليبلغ 214.4 مليون دينار، أما خلال عام 2015، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 1.5٪ ليبلغ 2,692.6 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,904.3 مليون دينار (9.7٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى في عام 2015 مقارنة مع عجز مقداره 1,392.0 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2014.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 608.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 مقارنة بحوالي 1,061.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2015 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 24,466.4 مليون دينار مقارنة مع 22,848.7 مليون دينار في نهاية عام 2014.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 285.3 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 1,682.0 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,967.3 مليون دينار ليبلغ 17,705.2 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2014.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني – تشرين الثاني				
	2014	معدل النمو (٪)	2015	معدل النمو (٪)	
	القيمة	2014/2013	القيمة	2015/2014	
التجارة الخارجية	19,672.5	5.3	17,705.2	-10.0	
الصادرات الكلية	5,416.8	4.5	5,100.1	-5.8	
الصادرات الوطنية	4,696.9	6.2	4,411.6	-6.1	
المعاد تصديره	719.9	-5.3	688.5	-4.4	
المستوردات	14,975.6	5.0	13,293.6	-11.2	
الميزان التجاري	-9,558.8	5.2	-8,193.5	-14.3	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني – تشرين الثاني		
	2014	2015	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	843.1	912.5	8.2
السعودية	644.9	724.3	12.3
العراق	767.7	453.6	-40.9
الهند	426.5	387.9	-9.1
الإمارات	180.6	210.5	16.6
الكويت	114.3	191.9	67.9
الصين	118.9	151.9	27.8
المستوردات			
السعودية	2,877.5	2,069.9	-28.1
الصين	1,563.1	1,671.7	6.9
الولايات المتحدة الامريكية	857.5	808.1	-5.8
ألمانيا	583.8	616.0	5.5
الإمارات	733.3	540.2	-26.3
تركيا	553.6	495.4	-10.5
ايطاليا	455.5	490.6	7.7
كوريا الجنوبية	499.1	452.4	-9.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 انخفاضاً نسبته 5.8٪ لتصل إلى 5,100.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 4.5 خلال نفس الفترة من عام 2014. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 285.3 مليون دينار أو ما نسبته 6.1٪ لتصل إلى 4,411.6 مليون دينار، والسلع المعاد تصديرها بنسبة 4.4٪ لتصل إلى 688.5 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عامي 2014 و2015، مليون دينار

	2014	2015	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4.696.9**	**4,411.6**	**-6.1**
الملابس	**821.4**	**888.1**	**8.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	743.2	801.0	7.8
البوتاس	**396.1**	**419.2**	**5.8**
الصين	113.6	149.2	31.3
الهند	106.5	100.5	-5.6
ماليزيا	36.0	52.7	46.4
الخضروات	**417.1**	**377.4**	**-9.5**
السعودية	60.2	73.0	21.3
الإمارات	74.6	72.0	-3.5
الكويت	57.8	61.7	6.7
منتجات دوائية وصيدلية	**369.4**	**346.9**	**-6.1**
السعودية	93.2	80.3	-13.8
الجزائر	55.6	41.9	-24.6
السودان	32.0	37.9	18.4
العراق	40.7	28.8	-29.2
الفوسفات	**298.1**	**332.3**	**11.5**
الهند	205.9	228.3	10.9
أندونيسيا	44.9	50.9	13.4
الأسمدة	**272.7**	**140.4**	**-48.5**
الهند	81.1	45.1	-44.4
تركيا	50.2	26.5	-47.2
العراق	13.3	22.6	69.9
الفواكه والمكسرات	**105.2**	**138.9**	**32.0**
الكويت	6.6	41.8	-
السعودية	19.5	41.5	112.8
العراق	46.4	18.0	-61.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 39.7 مليون دينار (9.5٪) لتصل إلى 377.4 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والإمارات والكويت على ما نسبته 54.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- تراجع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 22.5 مليون دينار، أو ما نسبته 6.1٪، لتصل إلى 346.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان والعراق على ما نسبته 54.5٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

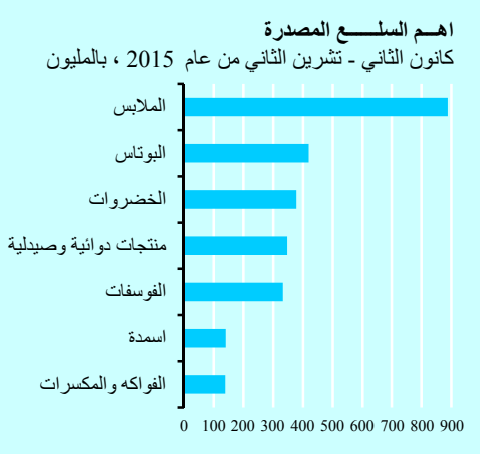

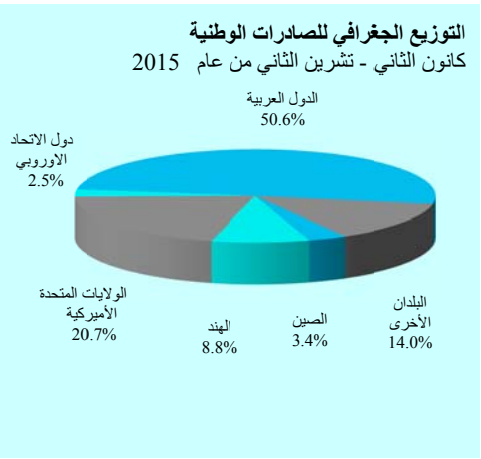

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 34.2 مليون دينار (11.5٪) لتصل إلى 332.3 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 4.3٪ وأسعار الفوسفات بنسبة 6.9٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 68.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

- ارتفاع صادرات البوتاس بمقدار 23.1 مليون دينار (5.8٪) لتصل إلى 419.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 72.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" خلال الأحد عشر شهراً من عام 2015 على ما نسبته 59.9٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 57.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق والهند والإمارات والكويت والصين على ما نسبته 68.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 مقابل 65.9٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

المستـــــوردات السلعيـــــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بنسبة 11.2٪ لتصل إلى 13,293.6 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 5.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2014، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشـــتقات النفطيـــة بمقـــدار 1,357.4 مليـون دينـار، أو مـا نســـبته 59.2٪، لتصـــل إلى 933.9 مليـــون دينـــار. ولقـــد شكلت أسواق كل من السعودية وتركيـا وبلجيكـا مـا نسـبته 63.2٪ من إجمالي المستوردات من هذه المنتجات.

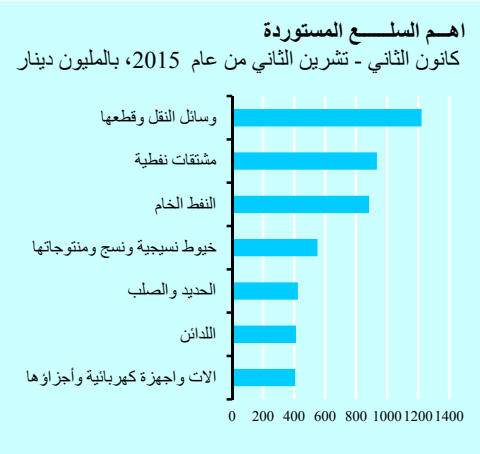

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 672.0 مليون دينار، أو ما نسبته 43.2٪، لتصل إلى 883.8 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس محصلة لتراجع الأسعار بنسبة 48.0٪. وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 9.1٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2014. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 112.5 مليون دينار، أو ما نسبته 10.1٪، لتصل إلى 1,221.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 58.2٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014و2015، مليون دينار

	2014	2015	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**14,975.6**	**13,293.6**	**-11.2**
وسائل النقل وقطعها	**1,108.5**	**1,221.0**	**10.1**
اليابان	233.0	259.5	11.4
كوريا الجنوبية	215.5	256.8	19.2
الولايات المتحدة الأمريكية	246.9	193.9	-21.5
مشتقات نفطية	**2,291.3**	**933.9**	**-59.2**
السعوديه	291.7	332.1	13.8
تركيا	201.8	129.9	-35.6
بلجيكا	64.5	128.4	99.1
النفط الخام	**1,555.8**	**883.8**	**-43.2**
السعودية	1,555.8	883.8	-43.2
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**549.4**	**550.7**	**0.2**
الصين	223.8	208.8	-6.7
تايوان	154.6	184.8	19.5
تركيا	36.4	36.0	-1.1
الحديد والصلب	**493.7**	**424.2**	**-14.1**
الصين	130.4	149.7	14.8
إيران	4.6	86.5	-
السعودية	43.1	34.0	-21.1
اللدائن	**479.2**	**412.2**	**-14.0**
السعودية	238.2	199.5	-16.2
الإمارات	30.1	36.0	19.6
الصين	30.7	27.3	-11.1
الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**309.7**	**407.5**	**31.6**
الصين	77.5	120.9	56.0
تركيا	19.8	34.7	75.3
ألمانيا	20.5	27.4	33.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

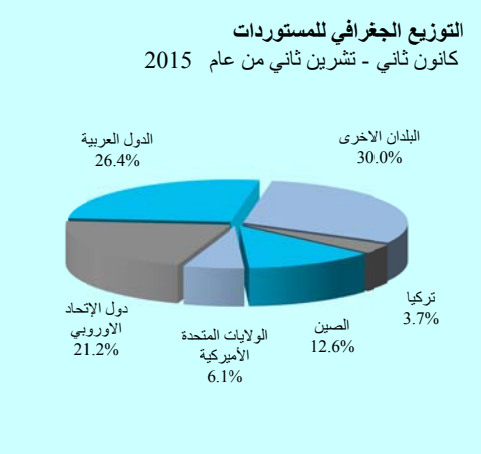

- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" على ما نسبته 36.4٪ من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 مقابل 45.3٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وتركيا وإيطاليا خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 على ما نسبته 53.7٪ من إجمالي المستوردات مقابل 54.2٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 31.4 مليون دينار، أو ما نسبته 4.4٪، مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014 لتبلغ 688.5 مليون دينار.

الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 1,365.3 مليون دينار، أي بنسبة 14.3٪، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2014 ليصل إلى 8,193.5 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الأول بنسبة 2.9٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 ليبلغ 214.4 مليون دينار، أما خلال عام 2015 فقد ارتفع بنسبة 1.5٪ ليصل إلى 2,692.6 مليون دينار مقارنة مع عام 2014.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الأول من عام 2015 انخفاضاً مقداره 0.3 مليون دينار (0.1٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 لتصل إلى 214.4 مليون دينار، أما خلال عام 2015، فقد انخفضت بنسبة 7.1٪ لتصل إلى 2,886.1 مليون دينار مقارنة مع عام 2014.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الأول من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 4.7 مليون دينار (8.9٪) لتصل إلى 57.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014، أما خلال عام 2015، فقد ارتفعت بنسبة 1.6٪ لتصل إلى 823.5 مليون دينار مقارنة مع عام 2014.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015** بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2014 إلى ما يلي:

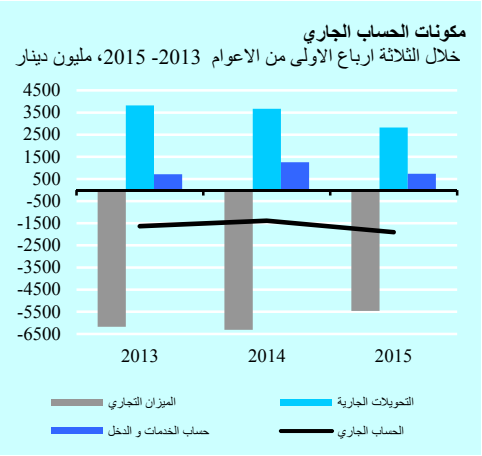

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,904.3 مليون دينار (9.7٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,392.0 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 بمقدار 850.5 مليون دينار (13.5٪) ليصل إلى 5,465.2 مليون دينار مقابل 6,315.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
  - انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 495.5 مليون دينار ليبلغ 944.0 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 209.5 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 186.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، وذلك محصلة لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 27.1 مليون دينار ليبلغ 382.8 مليون دينار، وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 3.6 مليون دينار ليصل إلى 173.3 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 843.8 مليون دينار ليصل 2,826.4 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 بمقدار 505.0 مليون دينار ليبلغ نحو 341.4 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 338.3 مليون دينار ليصل إلى 2,485.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,240.3 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 479.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 608.9 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,061.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 966.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 935.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 905.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 191.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,244.5 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,712.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2015 التزاماً نحو الخارج بلغ 24,466.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 22,848.7 مليون دينار في نهاية عام 2014، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 734.8 مليون دينار ليصل إلى 19,271.7 مليون دينار، حيث ارتفع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,127.5 مليون دينار في حين انخفضت ودائع الجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 466.4 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 2,352.5 مليون دينار ليصل إلى 43,738.1 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 829.1 مليون دينار ليبلغ 21,336.4 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,012.4 مليون دينار ليبلغ 6,933.1 مليون دينار جراء قيام الحكومة بإصدار سندات اليوروبوندز بمقدار 1,063.5 مليون دينار في الأسواق العالمية.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى البنوك المرخصة بمقدار 385.6 مليون دينار ليبلغ 6,923.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد قروض الحكومة العامة طويلة الأجل بمقدار 25.8 مليون دينار ليبلغ 3,221.0 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للقطاعات الاقتصادية المقيمة بمقدار 91.5 مليون دينار ليصل إلى 596.1 مليون دينار.